

الرقم :	الموضوع : المرأة و المشاركة السياسية		مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
البلد : الاردن	موقع الواب :	المصدر :	
العدد و [ص] :	التاريخ : 01-01-2013	وكالة أخبار المرأة	

قراءة لمشاركة المرأة سياسياً: تقدم السعودية وتراجع المصرية والأردنية تراوح مكانها

"

يبدو وضع المشاركة السياسية للمرأة العربية ونسبتها بالبرلمانات في تناقض يثير الجدل، ويبعث على القلق، إذ تتجاوزه تيارات المتشددة وأخرى ليبرالية متطرفة وبينهما قوى إصلاحية تحاول أن تصل إلى نقطة توافقية مجتمعية غير منفرة

ففي قراءة سريعة للمشهد نجد دولا عربية كانت المرأة تتصدر المشهد، وتجزرت تجربتها إلى وضع التباهي بالمنجزات، وأخرى كانت المرأة فيه تصارع كي تحقق لها مكانة لم تكن طموحها يصلها إلى السياسي وإنما في المجتمع، فهي تسعى للوصول إلى مكاسب اجتماعية تحققت للمرأة في مطلع القرن الماضي وبين المشهدين تقف المرأة الأردنية عند نقطة ذاتها محافظة على ما حققته من مكاسب على صعيد مشاركتها في البرلمان، دون أن يتم المساس به، في ظل تجاذبات وغياب واضح لحقوق المرأة ومطالبها عن البرامج الانتخابية. إلا ذكر اليسير منه والذي لا يشكل بالأساس رأس أولويات المرأة في الأردن ولا بد من الإشارة إلى أن جلالة الملك عبدالله الثاني حذر في المقابلة التي أجرتها معه مجلة لونغويل اوبزرفاتور الفرنسية من المساس بحقوق المرأة بقوله : عندما أنظر الآن إلى المنطقة عموماً، أرى خطراً كبيراً متمثلاً في حلول السلطوية الدينية مكان السلطوية العلمانية. فعندما تتراجع حقوق النساء، وتخشى الأقليات والمسيحيون وغيرهم على مستقبلهم، وعندما تقوض التعددية، فهذه ليست ديمقراطية

وأضاف جلالته بالمقابلة ذاتها أن أمامنا الكثير من العمل الشاق لنضمن أنه عندما ننظر إلى الخلف يوماً ما وحين تستقر الأحوال بعد خمس أو عشر سنوات، أن نقول إن الربيع العربي قد جلب معه بالفعل حياة أفضل وعدلاً وكرامة وفرصاً أكثر لشعوب العالم العربي

المشهد العربي بتفاصيله يحمل مفاجآت لم تكن بالحسبان منها ما يبعث على التفاؤل والأمل وأخرى تثير القلق، أما الجانب الإيجابي فهو قرار العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز والقاضي بتعيين 30 سيدة بمجلس الشورى لأول مرة في تاريخ المملكة، فالقرار ينص على تخصيص 20% من المقاعد للنساء وبذلك تفوقت السعودية على دول عريقة في التجربة الديمقراطية، حيث يعتبر هذا أعلى تمثيل برلماني خليجي والسادس عربياً، ففي البحرين مثلاً لا يمثل النساء في المجلس سوى 4 من أصل 40 مقعداً، وفي الكويت 3 نساء

من بين 50 مقعداً ذكورياً، وفي لبنان 4 نساء فقط في ظل وجود 128 مقعداً، وفي مصر 10 نساء في ظل وجود 508 مقاعد للرجال، وفي عمان امرأة واحدة مقابل 84 رجلاً. وفي اليمن مثل ذلك في ظل وجود 301 مقعد، وفي قطر لا يوجد أي تمثيل نسائي. وفي الإمارات 7 نساء مقابل 40 مقعداً للرجال. الصورة المقابلة للمشهد ما يجري في مصر إذ أن مشروع قانون الانتخاب المصري أثار حفيظة الناشطات هناك، إذ يقترح وضع مرشحة واحدة على الأقل بكل قائمة على أن يكون ترتيبها بالنصف الأول من القائمة في الدوائر التي تمثل بأكثر من 4 مقاعد.

في حين كان وضع المرأة المصرية ظل قانون 2009، «كوتة المرأة» أفضل، حيث شهدت انتخابات مجلس الشعب لعام 2010 دخول 64 نائبة، حتى تم إلغائه بعد الثورة، ونجحت بالانتخابات 9 نائبات فقط من 498. بالإضافة إلى ثلاث نائبات معينات. وفي قراءة للمشهد قدمتها الأمانة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة أسى خضر، قالت أن القرار العاهل السعودي بتعيين نساء بمجلس الشورى هناك يبعث على التفاؤل، لافتة إلى أن نسبتها في الشورى وصلت إلى 20% وهي نسبة مثيرة للاهتمام.

لكن خضر ورغم ترحيبها بما حققته المرأة السعودية، تشعر بالأسف أنه بعد السنوات الطويلة لنضال المرأة الأردنية ما زالت نسبتها في مجلس النواب لا تتعدى 10% مشددة على أنه أن الأوان أن ترتفع نسبة تمثيل النساء في الأردن إلى 30%

وبينت أن هذا الأمر يحتاج إلى تدابير من الحكومة والهيئة المستقلة للانتخاب بخصوص موضوع القوائم، منوهة إلى أننا نحتاج إلى نظرة جديّة لزيادة مشاركة المرأة في المواقع، معربة عن أملها أن يعوض هذا الأمر في الوقت الحالي بزيادة تمثيلها بمجلس الأعيان عند إعادة تشكيله.

وبخصوص وضع المرأة المصرية قالت خضر أن وضعها مؤسف وتوجيه الرأي العام لمناهضة دور المرأة ومكانتها هناك يثير القلق، مشددة على أن التوجه الديمقراطي يفرض ويقتضي أن تكون مشاركة أفضل للنساء وليس أن يكون استهداف لهن والعودة إلى الوراء

